جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين - كلية الحقوق

اسم الطالب: حيدر لؤي عطيه

عنوان البحث : اطراف عقد النقل والشروط اللازمة لابرامهِ

اسم المشرف: د.علي فضالة موسى

ملخص البحث: تعد عقود النقل من العقود الحيوية والأساسية في الأنشطة التجارية واللوجستية ، حيث تشكل العمود الفقري لنقل البضائع والأفراد بين المواقع المختلفة ،إن نجاح هذه العقود يرتبط بشكل كبير بوجود شروط قانونية دقيقة وشاملة تحكم عملية النقل وتحدد حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة. تمثل هذه الشروط القانونية المعايير الأساسية التي تضمن سلامة ونجاح عمليات النقل ، وتقوم بتوجيه تصرفات الأطراف لضمان التزامها بالاتفاق المبرم ، تتضمن عقود العمل عادة مجموعة من التفاصيل والبنود التي تشمل توصيف وظيفة الموظف، وساعات العمل، وأجرة العمل والإجازات والحوافز، والشروط المتعلقة بالإنهاء والإقالة ، إن فهم وتطبيق هذه البنود بدقة يساهم في خلق بيئة عمل صحية وملائمة لكلا الطرفين ، مما يعزز الإنتاجية والتعاون.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية الحقوق

(اطراف عقد النقل والشروط اللازمة لابرامهِ)

بحث مقدم الى جامعة نهرين - كلية الحقوق- كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم الحقوق

اعداد الطالب:

حيدر لؤي عطية

أشراف

د. علي فضالة موسى

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً

وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة النحل

(الآية ٨)

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى :

- العبد الصالح ، الولي الناصح ، المجاهد الناصر ، بدر العشيرة ، سبع القنطرة ، غيرة الله على الارض العباس بن علي بن أبي طالب عليهِ السلام.

- بقية الله ، قائم آل محمد ، صاحبُ العصرِ والزمان ، المهدي المنتظر [ارواحنا وأرواح العالمين لتراب مقدمهِ الفداء].

- شهداء الدفاع الكفائي لهم حقا علينا جميعًا ومنزلة رفيعة يغبطون عليها ، اسأل الله ان يحشرهم مع انصار الحُسين عليهِ السلام.

- أسمى ايات العطاء البشري ، امي وأبي حفظهما الله تعالى.

- مستقبلي الحاضر.

الشكر

الحمدلله ربِ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين مُحمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

الشكر والثناء اولا على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز هذا العمل فالله الحمد على هذهِ النعم

أتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور الفاضل الذي كانَ خير عطاء في تقديم العلم

الدكتور علي فضالة موسى

الذي تفضل بأشرافه على هذا البحث ، ولكل ما قدمهُ من دعم وتوجية وأرشاد لاتمام هذا العمل على ما هو عليهِ فلهُ أسمى عبارات الثناء والتقدير

واتقدم بالشكر الى امي الحبيبة التي تساندني في أفراحي واحزاني وعلى كل ما قدمتهُ الي وكل ما انا عليهِ الآن ، واتقدم بالشكر الجزيل الى مستقبلي الحاضر لمساندتهُ لي ولوقوفهُ معي ايضًا.

الباحث : حيدر لؤي عطيه

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
قائمة المحتويات	ث
المقدمة	١
المبحث الأول: مفهوم عقد النقل وشروطه	٢
المطلب الأول : تعريف عقد النقل لغة واصطلاحاً	٢-٦
المطلب الثاني: شروط عقد النقل	٦-٨
المبحث الثاني : تكوين واثبات عقد النقل	٩
المطلب الأول : تكوين عقد النقل	٩-١٢
المطلب الثاني : اثبات عقد النقل	١٢-١٥
المبحث الثالث : اطراف عقد النقل	١٦-١٧
المطلب الأول : التزامات وحقوق المرسل	١٧-٢٠
المطلب الثاني: سند الشحن	٢٠-٢١
الخاتمة	٢٢-٢٣
المصادر	٢٤-٢٥

المقدمة:

اولاً: موضوع البحث

ان علاقات العمل الفردية هي علاقات يقوم فيها العامل بأداء عمل معين لحساب آخر (رب العمل) وتحت ادارة واشراف هذا الاخير تنظم بعقد يتم برضائهما ويسمى عقد العمل الفردي.

ثانياً: أهداف البحث

وتكمن أهم أهداف هذا البحث

في التعريف بعقد النقل و تبيان طبيعته وأركانه والياته القانونية، والالتزامات التي يتضمنها هذا العقد، والكشف عن المسؤولية الناشئة عن هذا العقد والتي تتمثل في قيام مسؤولية الناقل وحالات إعفائه، وكيفية تعويض المسافر عن الضرر الحاصل له جراء الحادث الناتج عن عملية النقل.

ثالثاً: أهمية البحث

في المكانة الكبيرة والدور الهام الذي يلعبه عقد النقل للأشخاص ومعرفة أحكامه ومدى علاقته بمختلف القوانين الأخرى، كالقانون التجاري القانون المدنية والقانون تنظيم وتوجيه النقل ومختلف القوانين الأخرى المنظمة لهذا العقد، كما أن هذا الموضوع يعالج جانبا مهماً من جوانب النقل الذي هو أساس حركة تنقلات الأفراد، كما يترتب على هذا العقد مسؤوليات والتزامات لكلا الطرفين الناقل والمسافر)، كما تكمن أهمية الموضوع أيضاً في دراسة القوانين المنظمة لعقد النقل للأشخاص وتبيان مدى ملائمتها لحماية المسافر.

رابعاً: الإشكالية:

وعن إشكالية البحث فإن موضوع عقد النقل يطرح العديد من الإشكاليات التي تبرز بشكل جدي وواضح في القصور والغموض التشريعي لفكر هذا العقد، وعليه نطرح الإشكالية التالية حول موضوع عقد النقل البري للأشخاص:

ما مدى كفاية الأحكام العامة لعقد النقل في القانون العراقي ؟

من هم اطراف عقد النقل ؟

خامساً: منهجية البحث

تم استخدام المنهج الاستقرائي والوصفي في كتابة هذا البحث.

المبحث الأول

مفهوم عقد النقل وشروطه

يعرّف عقد النقل بأنه عبارة عن عقد يلتزم بموجبه شخص (الناقل) بأن ينقل شخصاً آخر أو بضاعة ما من مكان إلى مكان آخر ويطلق على الطرف الآخر في عقد نقل الأشخاص بـ الراكب، وفي عقد نقل البضائع بـ المرسل، وقد ترسل البضائع إلى المرسل ذاته أو إلى شخص ثالث يدعى المرسل إليه.

المطلب الأول : تعريف عقد النقل لغة واصطلاح

العقد لغة يُقصّد بالعقد في اللغة بأنه: عقد الشيء أي يعقده عقداً، فانعّقد وتعقّد، يعني شدّه، فانشّد، وهو نقيض الحل، وفي الأصل هو للحبل وما نحوه من المحسوسات، ثمّ أطلق على أنواع العقود في البيع والمواثيق وغيرهما، وكذلك في العقيدة، ويقصد بها ما يعقد عليه الإنسان قلبه من آراء بتصميم وجزم.[1]

العقد اصطلاحاً أمّا العقد في الاصطلاح فيرتبط بمعناه اللغوي حسب رأي الفقهاء، فهناك تعريفان مشهوران هما:

تعريف خاص: وهو ارتباط إيجاب وقبول بوجهٍ مشروع يثبت أثره في محلّه، فيُقصد بالإيجاب والقبول هنا كلّ ما يدل على إرادة المتعاقدين وما يرضيهما بعقد العقد سواءً كان ذلك بالقول أو الفعل، أمّا كونه على وجه مشروع، يُقصد به أن يكون ما تمّ التعاقد عليه بما يأذن به

[1] زكريا سرايش الوجيز في مصادر الالتزام العقد والإرادة المنفردة، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ٢٠١٤, ص٥٠.

الشرع وأن يكون بما يملكه المتعاقدين، ونستنتج من هذا التعريف تواجد طرفين للعقد، وهما طرف يصدر منه الإيجاب، وطرف آخر يصدر منه القبول، ولا يدخل فيه ما يصدر عن إرادة طرف واحد كالعتق والطلاق .[٢]

التعريف العام: فالمقصود بالعقد أنّه: كل ما يُلزم به المرء نفسه؛ حيث إنّه ليس مشروطاً تواجد طرفين في العقد حسب هذا التعريف، فيصدق المرء على كل ما التزم به، حتى لو لم يتواجد طرف آخر تؤثر إرادته في العقد، مثل: العتق والطلاق، وما نحوهما. أركان العقد يوجد خلاف ما بين جمهور فقهاء الحنابلة والشافعية والمالكية وما بين جمهور الحنفيّة في عدد أركان العقد، وذلك يعود لاختلافهم في تعريف معنى الركن؛ حيث إن رأي الحنفية كان بأن للعقد ركناً واحداً فقط هو الصيغة، قال الكاساني الركن هو الإيجاب والقبول. أما بقية جمهور الفقهاء فكان رأيهم بأن العقد له ثلاثة أركان وهي على النحو التالي [٣]:

صيغة العقد : ويقصد بها الإيجاب والقبول العاقدان وهم الشخصان اللذان يصدر عنهم الإيجاب والقبول . محل العقد: وهو الشيء أو الأمر المعقود عليه.

[٢] مخالد أمير عدلي قواعد وأحكام عقد النقل البري في ضوء قانون التجارة الجديد والمستحدث من أحكام محكمة النقض والدستورية العليا، د ط دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر ٢٠٠٦, ص ١٢٧

[٣] د. محمد عرفان الخطيب, بحث نظرية صحة العقد في التشريع المدني الفرنسي الحديث (الثابت والمتغير), منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية, العدد١, السنة السادسة, ٢٠١٨, ص٣٧٥.

تعريف العقد النقل قانونيا : يعتبر عقد النقل من العقود المهمة وكثيرة الإستخدام في حياتنا اليومية، وكثيراً من نقوم بإبرام مثل هذا العقد حتى ودون أن ندرك ذلك، ويتم إبرام هذا العقد بهدف تحقيق غاية معينة يحتاجها كلا المتعاقدين، وتختلف أنواع عقد النقل باختلاف الوسيلة التي يتم تنفيذ العقد بها، فمنها ما هو نقل بحري ومنها ما هو نقل بري، وقد يكون نقل بضائع أو نقل أشخاص [٤].

تعد عقود النقل من العقود الحيوية والأساسية في الأنشطة التجارية واللوجستية، حيث تشكل العمود الفقري لنقل البضائع والأفراد بين المواقع المختلفة. إن نجاح هذه العقود يرتبط بشكل كبير بوجود شروط قانونية دقيقة وشاملة تحكم عملية النقل وتحدد حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة. تمثل هذه الشروط القانونية المعايير الأساسية التي تضمن سلامة ونجاح عمليات النقل، وتقوم بتوجيه تصرفات الأطراف لضمان التزامها بالاتفاق المبرم. تتضمن عقود العمل عادةً مجموعة من التفاصيل والبنود التي تشمل توصيف وظيفة الموظف، وساعات العمل، وأجرة العمل، والإجازات، والحوافز، والشروط المتعلقة بالإنهاء والإقالة. إن فهم وتطبيق

[٤] زكريا سرايش الوجيز في مصادر الالتزام العقد والإرادة المنفردة, مصدر سابق, ص٥٢

هذه البنود بدقة يساهم في خلق بيئة عمل صحية وملائمة لكلا الطرفين، مما يعزز الإنتاجية والتعاون.[٥]

مع تطور الأنظمة القانونية والتغيرات في مفهوم العمل، تزايدت أهمية تضمين عقود العمل بنودًا تحمي حقوق العامل وتضمن تساوي الفرص ومكافحة التمييز. بالإضافة إلى ذلك، يُعَدّ الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقوانين العامة جزءًا أساسيًا من تكوين عقود العمل الناجحة.

يهدف هذا المقال إلى استعراض أهمية عقود العمل، وأهم البنود التي يجب أن تتضمنها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دور هذه العقود في خلق بيئة عمل تعزز من التعاون وتحقيق أهداف الشركات والعاملين على حد سواء [٦].

عقد النقل هو الإتفاقية القانونية التي تجمع بين أطراف متعاقدة بهدف تنظيم عملية نقل البضائع أو الأفراد من مكان إلى آخر. يتمثل الاتفاق في التزام الناقل بتقديم خدمة النقل، سواءً كان ذلك عن طريق البر، أو البحر، أو الجو، بينما يتعهد الطرف الآخر بدفع أجرة مقابل هذه الخدمة. يُعتبر عقد النقل إطارًا قانونيًا يحدد مختلف تفاصيل العملية، مثل الأماكن والتواريخ المحددة للشحن والتفريغ، وشروط الحماية والتأمين، بهدف ضمان تنفيذ العملية بسلاسة وفقًا

[٥] رمضان أبو السعود، مصادر الالتزام، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ٢٠٠٧, ص٣٤١.
[٦] مخالد أمير عدلي قواعد وأحكام عقد النقل البري في ضوء قانون التجارة الجديد والمستحدث من أحكام محكمة النقض والدستورية العليا, مصدر سابق, ص١٣٠.

للاتفاق بين الأطراف. يتسم عقد النقل بالإلزامية والتحديد، حيث يلزم الأطراف بالامتثال للبنود والشروط المتفق عليها لضمان سير العملية بكفاءة وأمان.[٧]

المطلب الثاني : شروط عقد النقل

من خلال هذه المقدمة، سنستعرض بعض الشروط القانونية الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند انعقاد عقد النقل. سنتناول جوانب مثل الموافقة الشرعية، التعريف بالبضائع أو الأفراد المنقولة، التسليم والاستلام، التأمين، وغيرها من الجوانب الحيوية التي تضمن سلامة العقد وتحقيق مصلحة جميع الأطراف المتعاقدة.[٨]

لنستعرض معًا هذه الشروط القانونية بتفصيل، بهدف فهم كامل للإطار القانوني الذي يحكم عقود النقل ويسهم في تحقيق تدفق فعال وسلس للبضائع والخدمات بين مختلف الأماكن والأفراد.

شروط عقد النقل تعتمد على نوع البضائع أو الأفراد المنقولين ونوع وسيلة النقل والتفاصيل المحددة في الاتفاق بين الناقل والشاحن. إلا أنه هناك بعض الشروط العامة التي قد تكون جزءًا من عقد النقل، وتشمل [٩]:

---

[٧] فوزي محمد سامي و محمد فواز المطالقة، شرح القانون التجاري مصادر القانون التجاري، الأعمال التجارية، الجزء الأول، الطبعة ١ دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان ، ٢٠٠٦, ص ٣٣٦.

[٨] فوزي محمد سامي شرح القانون التجاري، ج ١، ١، مكتبة التربية للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ١٩٩٧, ص ٣٤٩.

[٩] مخالد أمير عدلي قواعد وأحكام عقد النقل البري في ضوء قانون التجارة الجديد والمستحدث من أحكام محكمة النقض والدستورية العليا, مصدر سابق, ص١٣٢.

١. وصف البضائع أو الأفراد المنقولين: يجب تحديد نوع وخصائص البضائع أو الأفراد التي ستنقل، بما في ذلك الكميات والمواصفات الفنية إذا كان ذلك ضروريًا.

٢. مكان وزمان الشحن والتفريغ: يجب تحديد الأماكن والتواريخ المحددة لعمليات التحميل والتفريغ. هذا يشمل المواعيد والتواريخ المحددة لاستلام وتسليم البضائع.

٣. أجرة النقل: يجب تحديد مبلغ الأجرة أو التعويض المادي الذي سيتم دفعه من قبل الشاحن للناقل مقابل الخدمة المقدمة.

٤. شروط الدفع: يجب تحديد شروط الدفع، بما في ذلك الجداول الزمنية وطرق الدفع المقبولة.

٥. التأمين والمسؤولية: يجب تحديد من سيتحمل تكاليف التأمين على البضائع ومسؤولية الناقل والشاحن عن أي تلف أو فقدان يحدث أثناء النقل.

٦. شروط الإلغاء والتعديل: يمكن أن تشمل شروط عقد النقل أي شروط تتعلق بإمكانية إلغاء العقد أو تعديله في حالات معينة.

٧. شروط السلامة: يجب تحديد شروط السلامة والتدابير المطلوبة لضمان سلامة البضائع والأشخاص أثناء النقل.

٨. الالتزام بالقوانين واللوائح: يجب أن يكون الناقل والشاحن ملتزمين بالامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بعمليات النقل.

٩. الحقوق والالتزامات: يجب تحديد حقوق وواجبات الناقل والشاحن والتزاماتهما تجاه بعضهما البعض.

١٠. الحالات الخاصة: قد تتضمن شروط العقد الحالات الخاصة مثل التأمين الإضافي، والتفاصيل الخاصة بالنقل الدولي إذا كان ذلك معمولًا به.[10]

[10] فوزي محمد سامي و محمد فواز المطالقة, شرح القانون التجاري, مرجع سابق, ص ١٢٤.

المبحث الثاني

تكوين واثبات عقد النقل

حيث لاينعقد العمل إلا إذا كان بمقابل أجر. ولا يشترط فيه أن يكون الأجر نقداً، وإنما قد يكون الأجر خدمة قدّمت لحساب الناقل. أما إذا كان النقل دون أيّ أجر، فإنه يعدّ نقلًا مجانياً لا تطبق عليه أحكام عقد النقل، وإنما تطبق بشأنه أحكام المسؤولية التقصيرية.

المطلب الأول : تكوين عقد النقل

للتمكن من معرفة العقد وكيفية التعامل وتطبيقه لا بد أول من تعريفه بما فيه أركانه أطرافه وخصائصه من جهة ومن جهة أخرى لا بد من دراسة طبيعته القانونية للتمكن من تصنيفه طبقا للقانون لاستخلاص أحكامه وآثار المترتبة عنه.

- تكوين عقد نقل الأشخاص، كما أننا سنتطرق في مفهوم الأشخاص الى فرعين هم تعريف عقد نقل الأشخاص والطبيعة القانونية لعقد نقل الأشخاص..[١١]

نظم المشرع العراقي عقد نقل الأشخاص في الكتاب الأول من القانون التجاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ بعنوان التجارة عموما في بابه الرابع بعنوان العقود التجارية، في الفصل الرابع المعنون في عقد

(٣١-٢٧ النقل البري وفي عقد نقل الأشخاص في المواد) (٦٢-٦٨) على الرغم من أنه وضعها تحت عنوان عقد ينقل الأشخاص وكذلك قانون المصالح الجوية في المواد) والقانون

[١١] رمضان أبو السعود، مرجع سابق, ص ٥٣.

البحري في المواد (٨٢١-٨٢٥) أيضا يختلف عقد نقل الأشخاص عن عقد نقل البضائع، بسبب عدم المرسل إليه، كما هو الحال في نقل البضائع، كما أن عقد نقل الأشخاص لا يحتاج إلى إجراء شكلي، شأنه من شأن العقود الرضائية الأخرى فهو ابن- ينشأ عقد نقل الأشخاص بين الناقل والمسافر ويكون كل منهما طرفا فيه، ويشترط فيه أن يكون غير معيب بأي عيب كالاكراه والغلط والتدليس والإستغلال، وبعكسه يكون باطلا أو قابلا للإبطال، كما يشترط فيه الأهلية بالنسبة للناقل أما الراكب فلا تشترط فيه الأهلية الكاملة.

تعريف عقد نقل الأشخاص . تنص المادة ٣٦ من القانون التجاري على أن " عقد النقل إتفاق يلتزم بمقتضاه متعهد النقل مقابل ثمن بأن يتولى بنفسه نقل شخص أو شيء الى مكان معين يتضح من هذه المادة التي يعرف من خلالها عقد النقل أنه إتفاق يتم بين شخصين هما الناقل والمسافر في نقل الأشخاص أو المرسل في نقل البضائع [١٢].

وبصفة رضائية، على أن يلتزم فيه الناقل بنقل المسافر الى مكان معين، ويلتزم المسافر بدوره بدفع ثمن النقل.

- أول ما يجب أن نعرفه هو أن عقد نقل الأشخاص، يعنى نقل الأشخاص الأحياء، ذلك أن نقل الموتى يخضع لعقد نقل البضائع والذي تحكمه أحكام مستقلة بذاتها.

- كما أن النقل من مكان لآخر بمقابل لا يكف لقيام عقد النقل، فلا بد أن يتكفل بالنقل محترف - معنى ذلك أن النقل المؤدى من قبل شخص غير محترف ولو توفرت فيه جميع أركان

[١٢] علاء حسين علي, محاضرات مفهوم عقد النقل وابرامه, كلية القانون والعلوم السياسية, قسم القانون, ص٤.

وشروط عقد النقل إلا أنه لا تحكمه أحكام عقد النقل، ولا يحضى المسافر بنفس الضمانات المنصوص عليها في هذا العقد، وما على المضرور الا الإستناد لأحكام المسؤولية التقصيرية فالمهم أن يقوم بهذا النقل مهني - محترف - كما أن النقل المجاني لا ينظمه عقد النقل بدون مقابل، ذلك أن مقابل النقل هو أسس قيام عقد النقل كما هو منصوص عليه بموجب القانون، كما أنه لا يعقل أن يقوم ناقل محترف بالنقل مجانا [١٣].

- أما عن النقل من مكان لآخر، فإنه لا يشترط أن يختلف مكان الركوب عن مكان الوصول ذلك أن يتفق المسافر مع الناقل على أن ينقله بمقابل ثم أن يرجعه إلى مكان الإنطلاق كما أنه لا يشترط أن تكون مسافة التنقل طويلة بل يكفي أن يختلف مكان الركوب عن مكان الوصول

- كما يمكن تعريف عقد نقل الركاب بأنه العقد الذي يتعهد بمقتضاه الناقل في مقابل أجر بتغيير مكان شخص هو الراكب.

- ولا يختلف عقد نقل الركاب عن عقد نقل البضائع من حيث جوهره وخصائصه، فهو عقد ملزم للجانبين محل الإلزام الأساسي فيه بالنسبة للناقل هو تغيير مكان الراكب، ويقابله الإلزام بدفع أجرة النقل والذي يجعله من عقود المعاوضة، ومن ثم إذا لم يكن الهدف من

[١٣] بهلول محند امزيان, الالتزامات القانونية المترتبة عن عقد نقل الاشخاص, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بجاية, ٢٠١٨, ص٤٨.

العقد تغيير المكان، أو ورد عليه ولكن بصفة تبعية لإلزام آخر هو الأساسي، فإنه لا يعد عقد نقل، كما لا ينشأ هذا العقد أصلا في حالة النقل المجاني، أي بغير مقابل وفي نقل الأشخاص فإن المقابل يفترض إذا كان الناقل محترف النقل.[١٤]

نستخلص من هذه التعاريف أن عقد نقل الأشخاص هو عبارة عن اتفاق يبرم بين شخصين أو أكثر قد يكون شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو العكس.

المطلب الثاني: اثبات عقد النقل

وبما أن تذكرة النقل دليل كتابي ، فإنه عقد النقل يثبت بواسطتها ، لكنها لا ترقى إلى درجة الدليل القطعي ، وتبقى مجرد قرنية بسيطة يمكن إثبات عكسها كوننا بصدد عقد تجاري ، كما أنه في المجال التجاري يعمل بمبدأ حرية الإثبات نظرا الطبيعة المعاملات التجارية و مقتضياتها [١٥].

- كما تجدر الإشارة على أن العقد يعتبر عملا تجاريا بالنسبة للناقل و المسافر التاجر يخضع إثبات العقد في مواجهتهما لحرية الإثبات طبقا لو تضيات القانون التجاري و المعاملات التجارية اما بالنسبة له عقدا مدنيا يخضع إثباته في مواجهته للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني [١٦].

---

[١٤] بسام حمد الطراونة وباسم محمد ملحم مبادئ القانون التجاري ، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٠, ص ٢٢٣.
[١٥] بهلول محند امزيان, الالتزامات القانونية المترتبة عن عقد نقل الاشخاص, مصدر سابق, ص٥٠
[١٦] ماجد بن زيد بن عبدالعزيز الفياض, عقد النقل الجوي "مفهومه، طبيعته القانونية", مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف, دقهلية, العدد ٢٣, ج٤ , ٢٠٢١, ص٢٦٠٧.

- الشرطي الكاشف - يجب على : LA FONCTION DE POLICE

المسافر الممتطي لوسيلة النقل أن يبرز و يقدم تذكرة النقل ، كما دعت الضرورة إلى ذلك أي عندما يطلب منه من قبل عون المراقبة ، وكل راكب تعذر عليه تقديم تذكرة النقل إلى المراقب إعتبر في حالة غير قانونية - متسللا - وجب عليه دفع ثمن السفر بالإضافة إلى دفع الغرامات المالية مقابل مخالفته للقانون و لا مجال لحسن النية هنا فإذا ضيع المسافر تذكرة نقله يجب عليه إعادة شراء تذكرة أخرى .

الإشتراك : يعطي الحق للمشترك - المسافر الحق في امتطاء عربات النقل وأن يسافر متى أراد و أمكن له ذلك ، في إطار حدود وشروط العقد و مدة الإشتراك و الإلتزام بالسلامة يصبح ساري المفعول عندما يكون المسافر على متن وسيلة النقل فقط ، ويزول هذا الإلتزام بمغادرة وسيلة النقل [١٧].

- أما بالنسبة للزيادة في التسعيرة أثناء سريان مدة الإشتراك عموما الزيادة لا تمس

أصحاب الإشتراك إلا في حالات خاصة يشتر طها الناقل.

une monnale دفتر التذاكر : إن إصدار الناقل قبول التذاكر لا يعني إبرام عقد النقل ، كما هو الشأن في الإشتراك بل يعني إصدار العملة إتفاقية conventionnelle محدد قيمتها

[١٧] بسام حمد الطراونة وباسم محمد ملحم مبادئ القانون التجاري, مصدر سابق, ص٢٢٥.

و الزيادة في ثمن النقل لا يلزم الناقل قبول التذاكر التي سبق للمسافر اقتناءها ضمن دفتر التذاكر ، بل على هذا المسافر إقتناء تذاكر أخرى.[١٨]

إثبات عقد نقل الأشخاص : يتم عادة إثبات عقد النقل بالكتابة و هي إما تذكرة

النقل و إما إيصال يبين فيه كافة الشروط الأساسية التي تم الإتفاق عليها بين الطرفين ، ويقتصر دور الشخص على التوقيع عليها بما يفيد الموافقة على الشروط الواردة بها و هذا ما يجعل عقد النقل من عقود الإذعان ويشترط أن يوقع أمين النقل على إحدى نسخ تذكرة النقل (وعادة من نسختين).

- إذ نصت المادة ٩٥ من القانون التجاري بأن " تذكرة النقل هي عبارة عن مشارطة بين الشخصين وأمين النقل يجوز أن يتصرف فيها بالبيع أو الرهن وبواسطة هذه التذكرة يكون الناقل في هذه الحالة مسؤولا مسؤولية كاملة و العكس صحيح فإن الناقل إذا كان صاحب حق ومدعى عليه . و لما كانت القوانين تلزم الناقل تسليم المسافر تذكرة نقل ، أن المادة من قانون التجارة قد أدرجت الأدلة الثبوتية حسب تسلسل معين و لما كانت تذكرة النقل إحدى الأدلة الكتابية التي يركن إليها فقد نصت المادة ((٨٢٦) من القانون البحري على أنه " يجب على الناقل منح المسافر تذكرة السفر تثبت التزامات الطرفين و تكون تذكرة السفر الصادرة ، الدليل على إبرام عقد السفر و دفع أجرة السفر .[١٩]

[١٨] المطير عبد القادر حسين الوسيط في شرح القانون التجاري، ج ١، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، ١٩٩٩, ص٣١.
[١٩] دريس فاضلي الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية الجزائر سنة ٢٠٠٩, ص ١٠.

- لذلك فإن عقد النقل يثبت بموجب هذه التذكرة ، إلا أن هذا لا يعني أن هذه القرينة قاطعة و إنما قرينة بسيطة قابلة لإثبات العكس بسبب أن عقد النقل من العقود التجارية التي يمكن إثباتها بجميع طرق الإثبات إن تذكرة النقل هذه مقررة المصلحة المسافر لأن الناقل لا يستطيع الإحتجاج بأحكام هذا القانون في حالة عدم وجود تذكرة النقل ، فالطرف القوي بالإثبات هو المسافر و ليس الناقل.

المبحث الثالث

اطراف عقد النقل

ان اطراف عقد النقل تعددت ومنها

الناقل و المرسـل أو الشاحـن والمرسل إليه, وهذا ما سنحاول بيانه في الآتي:

اولاً : الناقل

وهو الشخص الذي يقوم بنقل الأشياء المادية كالبضاعة أو أي الشيء آخر من مكان إلى آخر والقانون يسمي من يتعاطى النقل (الناقل) ومن يتخذ النقل مهنة له يسمى (ملتزم النقل).

هو أحد أطراف عقد النقل وله العديد من الحقوق والالتزامات وهو الذي يريد نقل الشيء أو البضاعة من المرسِل إلى المرسَل إليه في الوقت والمكان الذي تم الاتفاق عليه مع المرسِل، وقد يكون الناقل شخصاً طبيعياً كالإنسان الطبيعي أو شخصاً اعتبارياً (معنوياً)مثل الشركات سواءً كانت شركات عامة: مؤسسات حكومية,أو خاصة:شركات النقل.[٢٠]

ثانياً: المرسـل أو الشاحـن:

وهـو الشخص الذي يقوم بالاتفاق مع الناقل على نقل الأشياء المادية كالبضاعة من مكان إلى آخر ويقوم المرسل بتسليم البضاعة إلى الناقل والمرسل إليه هو الذي يقوم بالاتفاق على كمية البضاعة ويتم تحديد نوعها ومكان نقلها والشخص المرسلة إليه. وهو الشخص الذي يتفق مع

[٢٠] العربي بلحاج النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، ج ١ ، د مل ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٩, ص ١٢٣.

الناقل على نقل بضاعة معينة إلى المرسَل إليه في المكان والزمان المخصص وهو أحد أطراف عقد النقل وله العديد من الحقوق والالتزامات.

ثالثاً: المرسل إليه:

وهو الشخص الذي يستلم البضاعة أو المنقولات المادية المرسلة وقد يكون هو الشاحن نفسه، وعلى الرغم أن المرسل إليه هو لا يعتبر طرفاً في عقد النقل إلا أن المشرع سمح بإعطاء للمرسل إليه الحق في إقامة الدعوى مباشرة على الناقل خروجاً على القواعد العامة.

هو ليس أحد أطراف عقد النقل(شخص أجنبي) ولكن لديه حقوق في هذا العقد، وهو الشخص المراد نقل البضاعة المتفق على نقلها إليه.

المطلب الاول: التزامات وحقوق المرسِل

أولاٌ – التزامات المرسِل:

تسليم الشيء أو البضاعة المُراد نقلها: وفق مادة ٧٠ من القانون التجاري الأردني رقم١٦نصت على أن عقد النقل ينعقد حين يتفق الأطراف على عناصره وشروطه (الاشياء الجوهرية) قبل ان يتم المرسِل بتسليم البضاعة للناقل وهذه قاعدة قانونية مُكمِلة حيث يمكن الاتفاق على خلافها إذ يمكن للأطراف الاتفاق على تأخير إبرام العقد عندما يتم تسليم البضاعة بشكل ضمني أو صراحة، حيث يتم تسليم البضاعة قبل الموعد حتى يتم توصيل تلك البضاعة للمرسَل إليه في الوقت المحدد.[٢١]

[٢١] مخالد أمير عدلي قواعد وأحكام عقد النقل البري في ضوء قانون التجارة الجديد والمستحدث من أحكام محكمة النقض والدستورية العليا، د ط دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر ٢٠٠٦, ص ٣٣٤.

رَص البضاعة وتغليفها بشكل جيد: بحيث يقوم بحماية البضاعة من التلف إذا كان هناك عيب في رَص وتغليف تلك البضاعة يكون المرسِل هو الذي يتحمل المسؤولية لأن الالتزام يقع على عاتقه. يقوم المرسِل بتسليم وثائق ضرورية للنقل: تنص مادة ١/٧١ يجب على المرسِل أن يُعين عنوان المرسَل إليه ومكان ووقت تسليم البضاعة وعدد البضاعة ومواصفاتها وخصائصها والطريق الذي سوف يسلكه الناقل لتوصيل البضاعة (سند الشحن) والوثائق الجمركية.

دفع أُجرة النقل: يلتزم المرسِل بدفع الأُجرة للناقل، ويُضاف إليها النفقات الاضافية، الأصل العام يتم الاتفاق على دفع الأجرة (إذا كانت على المرسِل أو اعلى المرسَل إليه) إذا لم يتم الاتفاق عليها فإن الأُجرة تكون على المرسِل، هناك علاقة تضامنية بين المرسِل والمرسَل إليه حيث يحق الناقل أن يُطالب بالأُجرة من أحد الطرفين، تحدثت مادة ٧٥ عن حالة عدم دفع الاجرة حيث يكون للناقل امتياز على البضاعة والأشياء المنقولة ولديه حق الحبس حيث يقوم الناقل بحجز وحبس البضاعة والأشياء لديه لحين قيام أحد الطرفين بدفع الأجرة، أو أن يقوم ببيع قسم منها لسداد ثمن أُجرته طبعاً بأمر من المحكمة (حق الامتياز).[٢٢]

ثانياً – حقوق المرسِل:

نقل البضاعة بالكيفية المتفق عليها.

المرسِل يمكن أن يطلب نسخة من سند الشحن.

[٢٢] مخالد أمير عدلي قواعد وأحكام عقد النقل البري في ضوء قانون التجارة الجديد والمستحدث من أحكام محكمة النقض والدستورية العليا، د ط دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر ٢٠٠٦, ص ٣٢٨.

المرسِل له الحق في إعادة توجيه البضاعة أو الأشياء مع تحمل التكاليف والمصاريف الإضافية لعملية النقل

إلتزامات وحقوق الناقل

إلتزامات الناقل:

١- أن يقوم باستلام البضاعة المُراد نقلها، على أن تكون صفاتها مطابقة للصفات الموجودة في سند الشحن,وهناك حق للناقل من التأكد من أن البضاعة مُعبأة ومغلفة بطريقة صحيحة وسليمة تحميها من التلف وله الخيار في رفض نقلها إذا لم تغلف بالطريقة الصحيحة.

٢- الالتزام بشحن البضاعة: حيث يتم تحميل البضاعة على وسلة النقل البرية ويجب وضعها في مكان آمن ومناسب لها بحيث يمنع تلفها.

٣- الالتزام بنقل البضاعة وحمايتها: حيث أن الناقل ملزم بنقل البضاعة من خلال الطريق الذي تم الاتفاق عليه وبالوسيلة المناسبة التي تحميها ويمكن للناقل أن يقوم بإعادة تغليفها وتكون التكلفة على المرسِل أو المرسَل إليه.

٤- تفريغ البضاعة: إخراج البضاعة من وسيلة النقل وتسليمها للمرسَل إليه ويجب على الناقل إخباره بوصول البضاعة إلى المكان المحدد وفق مادة ٧٤ من القانون التجاري الاردني رقم١٦.

إلتزامات وحقوق المرسل إليه

حقوق المرسل إليه:

مطالبة الناقل بتسليم البضاعة في الموعد والمكان المُحدد. أن يلتزم المرسَل إليه بدفع الأُجرة عندما تكون الأجرة عليه.[٢٣]

مسؤولية الناقل مسؤولية عقدية

إذا تسبب الناقل أو أحد عماله بأضرار وجب التعويض تطبيقاً لقاعدة لا ضَرر ولا ضِرار، والضَرر يُزال، بحيث سيتم دراسة في المطلب الأول حالات مسؤولية الناقل، وفي المطلب الثاني حالات اعفاء الناقل من المسؤولية، وفي المطلب الثالث مدة تقادم دعوى عقد نقل الأشياء.

المطلب الثاني : سند الشحن

الوثيقة القانونية التي ينظمها المرسِل إلى المرسَل إليه, والناقل يقوم أيضاً بكتابة كل شيء على سند الشحن من نفقات إضافية وكل الأوضاع التي يمر بها اثناء عملية النقل، ويتضمن سند الشحن مواصفات البضاعة وفيها تاريخ الاستحقاق (وقت تسليم البضاعة)وفيها المكان الذي يُراد نقل البضاعة إليه [٢٤].

مَحَل العقد: وهو الإجابة على السؤال على ماذا ينعقد العقد؟؟ الاجابة تختلف حسب البضاعة أو الشيء الموجود في العقد، ولكن هناك شرط ألا وهو ألا يخالف المنقول القانون والنظام العام و الآداب فمثلاً إذا تم الاتفاق على نقل مخدرات أو نقل سلاح غير مرخص إلى سويسرا

[٢٣] جميل سمير حسين الفتلاوي العقود التجارية الجزائرية د م ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ٢٠٠١, ص ٤٩.
[٢٤] فؤاد العلواني, صيغ التحكيم في سندات الشحن, الثقافة القانونية, مطبعة الحرية, بغداد, ١٩٩٢, ص١٠.

فيعتبر عقد النقل باطل لأنه خالف القانون والنظام العام و الآداب، ويجب أن يكون مَحَل العقد معلوم وموجود على وجه الدقة [٢٥].

أهلية العقد: أطراف العقد يجب أن يكون لديهم أهلية أداء كاملة,إذا كان صغير مأذون له بالتجارة إذا تصرف ضمن الإذن والحدود المبينة له ويعتبر الصغير إما مرسِل أو ناقل، إذا كان شخص اعتباري(معنوي) يجب أن تكون مسجلة بالسجل التجاري (سجل النقل).[٢٦]

[٢٥] د. امجد محمد منصور, النظرية العامة للالتزامات "مصادر الالتزام", دار العلم للثقافة والنشر, القاهرة, ص٢٠٣.
[٢٦] معلو أبو حلو القانون التجاري، ط١، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر ٢٠٠٨, ص ٣٩.

بعد الانتهاء من دراسة بحثنا الموسوم ب عقد العمل توصلنا الى عدد من الاستنتاجات والاقتراحات وكالآتي:

اولاً: الاستنتاجات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

١ - عقد النقل عقد رضائي، وعقد ملزم للجانبين، وعقد معاوضة، وعقد إذعان.

٢ - من المؤكد فقهاً وقانوناً وقضاءاً أن عقد النقل للأشخاص يتكون باتفاق الطرفين الأصليين، فيه الناقل والراكب دون الحاجة إلى أي إجراء آخر، ويتصف الناقل فيه بأنه إيجاب دائم وموجه للجمهور في أغلب الأحوال أما القبول فيتخذ شكل الإذعان الشروط الإيجاب الموضوعة مسبقا من طرف الناقل في نموذج محدد يتضمن شروط تنفيذ عقد النقل للأشخاص.

٣ - عقد النقل للأشخاص كغيره من العقود يجب أن تتوفر أركانه من رضا ومحل وسبب وإلا كان العقد باطلا بطلانا مطلقا.

٤ - يجب أن تتوفر شروط القيام عقد النقل ، كان يكون هناك تنقل من مكان لآخر، وأن يكون هناك مقابل

ثانيا: الإقتراحات

١ - رغم أهمية عقد النقل إلا أن المشرع لم يتخصص في هذا العقد بدقة إذ يجب عليه البحث ومواصلة الاجتهاد في وضع قوانين تنظيمية تشمل هذا النوع من العقود.

٢ - يعتبر عقد النقل من أهم العقود التي استحدثها المشرع العراقي في القانون التجاري، إلا أنه من الضروري تنقيح بعض المواد لكي تتلائم مع التطورات الحاصلة في التشريعات المقارنة.

٣ - تفعيل الرقابة بخصوص احترام تسعيرات النقل وذلك عن طريق وضع لجان متخصصة على الشركات الخاصة.

٤ - وضع مرسوم خاص في إطار النقل للأشخاص خارج ووضع عقوبات مدنية وجزائية على المخالفين وذلك لتحقيق الردع.

المصادر

١. إدريس فاضلي الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية الجزائر سنة ٢٠٠٩

٢. امجد محمد منصور, النظرية العامة للالتزامات "مصادر الالتزام", دار العلم للثقافة والنشر, القاهرة.
٣. بسام حمد الطراونة وباسم محمد ملحم مبادئ القانون التجاري ، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٠.
٤. بهلول محند امزيان, الالتزامات القانونية المترتبة عن عقد نقل الاشخاص, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بجاية, ٢٠١٨.
٥. جميل سمير حسين الفتلاوي العقود التجارية الجزائرية د م ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ٢٠٠١
٦. دريس فاضلي الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية الجزائر سنة ٢٠٠٩.
٧. رمضان أبو السعود، مصادر الالتزام، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ٢٠٠٧
٨. زكريا سرايش الوجيز في مصادر الالتزام العقد والإرادة المنفردة، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ٢٠١٤.
٩. العربي بلحاج النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، ج ١ ، د مل ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٩.
١٠. فؤاد العلواني, صيغ التحكيم في سندات الشحن, الثقافة القانونية, مطبعة الحرية, بغداد, ١٩٩٢.
١١. فوزي محمد سامي شرح القانون التجاري، ج ١، ١، مكتبة التربية للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ١٩٩٧.
١٢. فوزي محمد سامي و محمد فواز المطالقة، شرح القانون التجاري مصادر القانون التجاري، الأعمال التجارية، الجزء الأول، الطبعة ١ دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان ، ٢٠٠٦
١٣. ماجد بن زيد بن عبد العزيز الفياض, عقد النقل الجوي "مفهومه، طبيعته القانونية", مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف, دقهلية, العدد ٢٣, ج٤ , ٢٠٢١.
١٤. محمد عرفان الخطيب, بحث نظرية صحة العقد في التشريع المدني الفرنسي الحديث (الثابت والمتغير), منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية, العدد١, السنة السادسة, ٢٠١٨.
١٥. محمد عرفان الخطيب, بحث نظرية صحة العقد في التشريع المدني الفرنسي الحديث (الثابت والمتغير), منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية, العدد١, السنة السادسة, ٢٠١٨
١٦. مخالد أمير عدلي قواعد وأحكام عقد النقل البري في ضوء قانون التجارة الجديد والمستحدث من أحكام محكمة النقض والدستورية العليا، د ط دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر ٢٠٠٦.

١٧. المطير عبد القادر حسين الوسيط في شرح القانون التجاري، ج ١، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، ١٩٩٩ .
١٨. معلو أبو حلو القانون التجاري، ط١، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر ٢٠٠٨.